

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية و الوضع الدولي

مقدمة

لم يختلف المشهد الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في سنة ٢٠٠٥ عن السنوات التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ وأحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١. إذ استمرت أجواء الهيمنة الأمريكية، وحملات ما يُسمّى "بمكافحة الإرهاب"، وسياسات العولمة، ومحاولات ترتيب خريطة المنطقة وفق المصالح والمعايير الأمريكية والاسرائيلية. وقد نجح شارون والحكومة الاسرائيلية في جرّ المجتمع الدولي إلى الانشغال بالفصل أحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة، وتعطيل مشروع خريطة الطريق الذي تبنته اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة). وأبدت الولايات المتحدة دعمها للفصل أحادي الجانب، وأكدت على يهودية الكيان الاسرائيلي، كما أنّ بعداً جديداً أخذ يظهر في سياستها وهو تبني سيطرة "اسرائيل" على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو ما يخالف قرارات "الشرعية الدولية".

إنّ وقوع الولايات المتحدة الأمريكية في المستنقع العراقي، وفشل أو تضعف حربها على "الإرهاب"، وتشوّه صورتها الخارجية، شجّع العديد من الأطراف على اتّباع سياسات أكثر استقلالاً أو أقلّ تبعية لأمريكا. وظهر ذلك في مواقف روسيا وبلدان أوروبية مثل إسبانيا. غير أن الخط العام للدول الكبرى وتلك التي تحمل ثقلًا سياسياً أو اقتصادياً عالمياً، استمر في ممارسة سياسات براغماتية وفق المصالح الخاصة بكلّ دولة. وقد حاول الأوروبيون لعب دور أكبر في مشروع التسوية، وتعاملوا بشكل أكثر انفتاحاً مع حماس، وقدموا دعماً اقتصادياً كبيراً للسلطة، وتمّ اختيارهم طرفاً ثالثاً في الإشراف على المعابر الحدودية لقطاع غزة. غير أن الاسرائيليين أصروا على حصر الدور الأوروبي، ونجحوا في "تقزيم" أو إضعاف تأثير مؤتمر لندن بشأن القضية الفلسطينية. ويظهر أن الحسابات السياسية والمصالح الاقتصادية والأمنية، وتزايد التبادل التجاري بين الصين والهند من جهة وبين "اسرائيل" من جهة أخرى، سوف يؤثر في قدرة هذين البلدين الكبيرين على ممارسة دور إيجابي أكبر في دعمهما التقليدي للفلسطينيين.

الولايات المتحدة

أدى فشل قمة كامب ديفيد في عهد إدارة كلينتون، والتي عقدت في منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٠، إلى إحداث سلسلة متغيرات في توجهات السياسة الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع، أو في سلوك صانعي القرار الأمريكي تجاه العملية السلمية برمتها. وقد تبلور موقف إدارة كلينتون في تحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن فشل مباحثات كامب ديفيد^(١)؛ بينما عزا البعض أسباب الفشل إلى عدم إشراك أقطاب علمية أخرى وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى الغموض الذي ساد في تلك الفترة حول أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصراع في هذه المنطقة.

تزامنت بدايات الانتفاضة مع انتخاب إدارة جديدة للبيت الأبيض بزعامة جورج بوش الابن؛ ولم تكن الانتفاضة في نظر الأمريكيين بمن فيهم بوش الابن سوى تعبير عن تغيير في السلوك الفلسطيني بعد إفشال كامب ديفيد من قبلهم، هذا السلوك الذي تحول إلى العنف^(٢). لقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية نقطة تغيير جوهرية تجاه التصورات الدولية حيال عملية السلام، وكذلك حيال أطراف الصراع، سواء الفاعلين الرئيسيين: الفلسطينيين والاسرائيليين، أو القوى المهتمة بمجريات الصراع والتفاوض، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الانتفاضة منذ بدايتها ضمن سياسة عدم التدخل Hands off، مما أدى إلى منح الحكومة الاسرائيلية تصريحاً لممارسة أقصى درجات القمع ضد الفلسطينيين. كما شكّل مجيء ارييل شارون إلى الحكم منعطفاً آخر في سير الانتفاضة، فقد تعاطى شارون مع الانتفاضة بعقلية قمعية صرفة، وقد تم ذلك باجتياح المدن الفلسطينية وحصار القيادة الفلسطينية في مقر المقاطعة في رام الله.

كان البيت الأبيض وضمن سياسته الجديدة يطمح إلى أن تجبر الآلة العسكرية الاسرائيلية الفلسطينيين أن يقبلوا ما رفضوه في كامب ديفيد، أي أن الصمت الأمريكي عمّا جرى في بداية الانتفاضة لم يكن انسحاباً من الدور الأمريكي المهيمن على شئون المنطقة، وإنما صمتاً مقصوداً كان الهدف منه إيصال كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني إلى ما يسمى "النقطة الميتة" Dead Point والمتمثلة في عدم قدرة "اسرائيل" فرض كل ما تريده بالقوة، وشعور الفلسطينيين بأن الوقت والقوة ليسا لصالح القضية الفلسطينية. وإزاء هذا الصمت الأمريكي ونتيجة للتفوق العسكري الاسرائيلي بدت إدارة بوش الابن أنها كانت من أكثر الإدارات انحيازاً لـ "اسرائيل".

وقد أثّرت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك يتضح في الآتي:

١ - الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والهادفة إلى تكوين ائتلاف عالمي لمقاومة القاعدة، ولكسب أكبر شرعية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم دول عربية وإسلامية إلى هذا التحالف.

٢ - محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إظهار سياسة معتدلة تجاه القضية الفلسطينية وقد جاء ذلك في تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابله للحياة^(٣).

٣ - العودة إلى منح الجانب الأوروبي والأمم المتحدة دوراً في الصراع العربي الاسرائيلي، وإن كان هذا الدور ليس على مقدار تلك الدرجة من الفاعلية، إلا أنه أنهى حقبة مهمة من الاحتكار الأمريكي التام للعملية السلمية في الشرق الأوسط.

حاولت أمريكا ضمان أوسع تحالف دولي يضم دول عربية وإسلامية ضد حربها على أفغانستان وحكومة طالبان^(٤). ولكنها سرعان ما عادت إلى نهجها القديم في التعامل مع القضية الفلسطينية؛ فالأسباب التي دفعتها لمحاولة إرضاء العرب لم تعد موجودة بعد أن انهارت حكومة طالبان، ولم تعد بحاجة للتحالف مع العرب والمسلمين من أجل حربها في أفغانستان. ثم شنت الإدارة الأمريكية هجمة إعلامية على حركات المقاومة الفلسطينية واصمةً إياها بالإرهاب، ومحاولةً وضعها في إطار واحد مع تنظيمات أخرى كالقاعدة. كما أنها استغلت حالة التعاطف الدولي الرسمي والشعبي معها في هجمات أيلول / سبتمبر لكي تحشد الجهود الدولية الأوروبية والعربية والإسلامية من أجل تضيق الخناق على حركات وفصائل المقاومة الفلسطينية. ولم تقتصر هذه الحملة على فصائل المقاومة الفلسطينية، بل تعدتها لتطال قيادة السلطة المتمثلة بياسر عرفات، منسجمةً بشكل كامل مع الأجندة الاسرائيلية. إلا أن هذا التوجه الأمريكي من السلطة الفلسطينية لم يلق اتفاقاً دولياً، وخاصة من الجانب الأوروبي الذي لم يقاطع رئيس السلطة، وإن كانت السياسات الأوروبية هذه لم ترق إلى المستوى المؤثر، وبقيت في إطار التحركات الدبلوماسية.

جاءت خطة الطريق مغايرة لما سبقها

الولايات المتحدة وخريطة الطريق

من طروحات ورؤى لحل الصراع

العربي الاسرائيلي، فقد ركزت على التوازي في التعامل وليس التتابع، ثم التوقيت الزمني الذي لم يكن موعوماً، وأخيراً ما ستنتهي إليه الخطة وهو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. لقد جاءت هذه الرؤى الجديدة نتيجة لعدة عوامل ومنها:

أولاً: الحرب على العراق، فقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاطي بنفس العقلية والأداة التي تم استخدامها قبل الحرب على أفغانستان، ولكن الآن يجب على الولايات المتحدة أن تبدو أكثر موضوعية، خاصة وأن أي حدث تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة يسجل في عقلية الجماهير على أنه حدث بالوكالة تقوم به الولايات المتحدة لمصلحة "اسرائيل". فسياسة التحالفات الواسعة أعيدت لتضمن أمريكا دعماً دولياً يشمل في هذه المرة دولاً عربية وإسلامية

تعطي حربها الشرعية الدولية خاصة بعد المشاكل التي جابهتها في الحصول على شرعية من قبل الأمم المتحدة.

ثانياً: التطورات على الأرض الفلسطينية، فقد جاءت خريطة الطريق بعد سلسلة من المحاولات الأمريكية وما قد يسمى الخطط الجزئية أو الصغيرة Mini Plans كتقرير ميتشل وتفاهات تينيت وزيارات زيني، والتي ركزت على التعاطي الكلاسيكي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، المتمثل بوقف العنف من كلا الجانبين والعودة إلى طاولة المفاوضات. إلا أن الانتفاضة وما صنعتها من متغيرات على أرض الواقع، ما كانت لتقف عند هذا الحد لذا أتت خريطة الطريق كحل شامل ببرنامج زمني واضح، وبتسلسل يفضي إلى توضيح نهاية العملية برمتها وهي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثالثاً: إشراك الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في العملية أو ما أصبح يطلق عليه اللجنة الرباعية.

وعند الوقوف على تحليل أهم جوانب خريطة الطريق يمكن اعتبار أن الخريطة لم تأت بجديد، بل بالعكس أجهضت كل الإنجازات التي سبقت إعلانها. وكانت هذه الخطة مجاملة لروسيا ولأوروبا وللأمم المتحدة بإدراجها راعية لعملية السلام^(٥). وفي ذلك تنازل شكلي عن الدور الأمريكي المتفرد في هذه القضية الذي عزل القوى الأخرى عن التدخل فيها. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من أن هذه الخطة كانت في مجملها صياغة للتوجهات الأمريكية الجديدة في المنطقة، ففي الحرب على العراق التقت المصالح الأمريكية الإسرائيلية^(٦). إن خريطة الطريق ليست عاملاً مستقلاً يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلام، وإنما كانت عاملاً تابعاً لظروف إقليمية أنتجتها.

وقد فتحت خريطة الطريق ملف إصلاح السلطة الفلسطينية، ليس بهدف الإصلاح فعلاً بل للضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ الشق الأمني. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق ذلك من خلال الضغط على قيادات السلطة، وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والتلويح بملفات الفساد. وهنا ضاعت الفكرة الأساسية التي وُجدت خريطة الطريق من أجلها وعادت لتدور في نفس الرحى الذي دارت به جميع المشاريع السابقة المطالبة الجانب الفلسطيني بما عليه من التزامات، وتجاهل حتى ما يقوم به الجانب الإسرائيلي من سياسات تجعل من الاستحالة بمكان تهيئة أجواء تكون مناسبة لصناعة ظرف سياسي تُبنى عليه عملية سلمية. وكان هذا واضحاً أثناء تولي محمود عباس أبو مازن منصب رئيس الوزراء، والذي أتى استجابة لموضوع الإصلاح في السلطة الوطنية وكذلك لتطبيق الشق الأمني من الجانب الفلسطيني. فكان الرد الإسرائيلي على الهدنة الفلسطينية من طرف واحد هو استمرار

الاغتيالات الاسرائيلية ومطالبة الفلسطينيين باقتلاع ما يسمونه جذور الإرهاب والحركات الإرهابية^(٧).

على هذه الأرضية التي صُقلت في أقل من عقد من الزمان تشكل الوضع الدولي عام

الولايات المتحدة ومفهوم الأمن

٢٠٠٥، والذي ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية. وما يميز الفترة الحالية هو وجود قوى دولية متعددة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الأكبر والأوضح في التأثير على الساحة الدولية^(٨)؛ وبالذات فيما يخصّ متغيرات السياسة الدولية وتفاعلات الأقطاب الدولية مع القضية الفلسطينية. ويشهد العالم اليوم بروز معاني جديدة لمفهوم الأمن، ويأتي ذلك نتيجةً منطقيةً للتغيرات ولانتشار العولمة، إذ لم يعد بمقدور الدولة أن تعيش بمعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه، فلم يعد التأثير في معالم الوضع الدولي حكرًا على قدرات الدولة القومية. لذلك ظهرت تسميات جديدة تتعلق بالأمن، مثل الأمن الإنساني، و"الأمن العالمي World Security"^(٩) و"الأمن المتكامل Comprehensive Security"^(١٠) و"الأمن المتبادل Mutual Security"^(١١) و"الشراكة الأمنية Security Partnership"^(١٢). هذا التغيير لمفهوم الأمن، الذي تفرضه الهيمنة الأمريكية والرغبة الأمريكية في إحكام السيطرة على الشأن الدولي، أدى إلى اتساع مفهوم الأمن ليتعدى حدود الدولة القومية. ويعدّ هذا المتغير من أهم العوامل الدولية التي أثرت على الصراع العربي الاسرائيلي منذ مطلع العام ٢٠٠٥. كما أن ما حدث مؤخرًا من تطورات على صعيد العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، تمثلت في الانسحاب الاسرائيلي من غزة والطروحات الجديدة حول الانسحاب من الضفة وبرنامج حزب "كديما" الجديد، كل هذه التطورات من الصعب فهمها بمعزل عن المتغيرات في مفهوم الأمن الأمريكي.

ويلعب هذا العنصر دوراً بارزاً في تحديد مستقبل العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية، فبالنسبة لـ"اسرائيل"، فإنها قد تجاوزت مرحلة ما يمكن تسميته "اسرائيل" الأولى Phase One التي بُنيت على إثبات الذات والوجود، لتنتقل إلى "اسرائيل" الثانية Phase Two والتي يجب أن تبني على لعب "اسرائيل" دوراً مميزاً في محيطها الإقليمي. ولا يتأتى ذلك إلا عبر اعتراف الوسط الإقليمي بالتميز الاسرائيلي، وهذا لن يحدث إلا إذا استطاعت "اسرائيل" أن تقنع دول الجوار بأنها أنهت احتلال ما تريد احتلاله من الضفة الغربية والفصل مع الفلسطينيين. كذلك فإن "اسرائيل"، ضمن حلّ كهذا، ستتخلص من معضلة كبيرة تواجهها وهي المشكلة الديموغرافية الداخلية. أما فلسطينياً، فإن هذا العامل كذلك يلعب دوراً أكثر أهمية وبالذات عند النظر إلى الإمكانيات التي تفتقر إليها الضفة الغربية والقطاع سواء الجغرافية أو الاقتصادية لإقامة دولة مستقلة معتمدة على ذاتها ولو جزئياً. وعند النظر إلى المحيط الإقليمي لهذه الدولة سنجد أن

الدولة الوحيدة القادرة على إنجاز مشروع الدولة الفلسطينية هي "إسرائيل"، مما سيخلق نوعاً جديداً من الاحتلال لا يمكن تصوره لغاية الآن. وهنا يمكن تفسير الحصاد الاسرائيلي للعلاقات التي نسجتها مع الدول الإسلامية عشية انسحابها من قطاع غزة.

ومن أهم المتغيرات التي شهدتها العام المنصرم فشل السياسة الأمريكية في إدارة حربها على الإرهاب. إن عدم قدرة الولايات المتحدة على التوفيق بين متطلبات الرسالة الديمقراطية التي رُوّجت لها إبان الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين أو وجد متغيراً حقيقياً على صعيد النظام العالمي من جهة وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. فعلى الصعيد العالمي تعالت الأصوات غير الراضية عن الاحتلال الأمريكي للعراق وبدأت هذه الأصوات تنادي بإجراء تعديلات في بنية النظام الدولي ومنح الأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية عبر إدخال بعض الدول الأعضاء الجدد. كما سقطت نظرية الولايات المتحدة الأمريكية في التغيير. كذلك فإن اتساع نطاق الحرب على الإرهاب ليشمل دولاً أوروبية شكّل حافزاً لدى بعض القوى الأوروبية لتقف ضد السياسة الأمريكية، وخاصة بعد الفضائح التي بدأت تخرج عن طبيعة التعاطي مع سجناء أبو غريب وغوانتانامو. كل هذا أضعف موقف الولايات المتحدة وحجّم من دورها المركزي في قيادة العالم.

الولايات المتحدة والوضع السياسي الفلسطيني

بدأت متغيرات ٢٠٠٥ بغياب الرئيس التاريخي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات. هذه البداية شكلت إحراجاً للإدارة الأمريكية،

إذ أنها طالما أرجعت التأخر في العملية السلمية إلى ذلك الرجل المسيطر على المنظمة والسلطة. وهذا تطلب من واشنطن العمل على صعيدين: الأول، هو السير قُدماً في العملية السلمية؛ والثاني، التعاطي مع إفرازات الساحة الفلسطينية (الانتخابات وإعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية) بعد رحيل عرفات. وكان لزاماً على الولايات المتحدة أن تتحرك لتثبيت صدق مقولتها بأن عرفات هو المشكلة وغيابه هو الحل، وهذا بالفعل ما عبرت عنه بعد الوفاة بإعلانها أن الفرصة الآن متاحة لإجراء إصلاحات جذرية في السلطة من أجل التقدم في العملية السلمية. وتسارع التحرك الأمريكي في المنطقة بشكل ملفت للنظر، وخاصة بعد فوز أبو مازن برئاسة السلطة الفلسطينية والمعروف بمعارضته للانتفاضة أو بالأدق لعسكرة الانتفاضة. بل إن هذا الفوز لأبي مازن دفع وزيرة الخارجية الأمريكية لإعلان رضا الولايات المتحدة عن هذه الانتخابات، ووصفها بالعادلة والنزيهة، وكان ذلك في جلسة أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ في ١٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥^(١٣). وفي تعبير عملي عن الرضا الأمريكي عن السلطة في تلك الفترة أعلنت كوندوليزا رايس في زيارتها لرام الله في ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٥ عن

تعيين جنرال أمريكي ليتولى مهمة مراقبة الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة و"اسرائيل"، كما أعلنت عن تقديم ٤٠ مليون دولار كمساعدات لدعم جهود الإصلاح وحفظ الأمن^(٤). كما أعلن بوش أن بلاده ملتزمة كلياً تجاه خريطة الطريق، وقال إن الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تقوم خلال ولايته^(٥).

وقد زار محمود عباس الولايات المتحدة مرتين خلال سنة ٢٠٠٥، أولاهما في أيار/ مايو، وثانيهما في تشرين الأول/ أكتوبر، حيث استقبله الرئيس بوش. ولم يفلح هذين اللقاءين في الضغط على الجانب الإسرائيلي في تفعيل خريطة الطريق، ولكنهما استغلا للضغط على الجانب الفلسطيني لمحاربة ما يسمى بالإرهاب. وعلى ذلك، فإن الإطراء الأمريكي لأبي مازن والدعم المالي لم يكن مجانياً، بل كان مدخلاً للمطالبة بإصلاحات أمنية، هي في مضمونها قمع حركات المقاومة الفلسطينية، وإصلاح سياسي يضمن تحقيق الرؤية الأمريكية، من خلال التركيز على شعارات نشر الديمقراطية ومحاربة الفساد وإصلاح المناهج التعليمية. ولكنها شعارات تسعى في جوهرها إلى فرض القيم والمعايير الأمريكية على الحالة الفلسطينية.

سارت الإصلاحات الإدارية والسياسية والقضائية بشكل بطيء جداً، وأما الأمنية فسارت في طريق مختلفة تماماً، فقد اعتمد أبو مازن على إقناع حركات المقاومة الفلسطينية على إعلان هدنة، تُوّجت باتفاق القاهرة الذي جمع مختلف الفصائل الفلسطينية. هذه الطريقة في التعامل مع الملف الأمني لم تلق استحساناً أمريكياً وإسرائيلياً، لأن فيها اعترافاً ضمناً بشرعية وحق المقاومة وهو ما يتنافى مع التصور الأمريكي لهذه الفصائل، والتي أظهرها على أنها حركات إرهابية لا يجوز التفاهم معها ويجب قمعها وتدمير بنيتها. وبالإضافة إلى هذه الظروف، فقد اصطدمت السياسة الأمريكية بواقعين:

١ - خطة فك الارتباط من طرف واحد.

٢ - إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية.

لقد أتت خطة فك الارتباط من طرف واحد خارج سياق العملية السلمية واصطدمت بشكل أو بآخر مع المخطط الأمريكي في الساحة الفلسطينية، ففي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية منح القيادة الفلسطينية الجديدة فرصة إثبات الذات، أجهزت خطة فك الارتباط على هذا الإنجاز. كذلك، فإن عدم موافقة الجانب الإسرائيلي ربط الخطة بخريطة الطريق يشكل حرجاً للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الإدارة الأمريكية اعتادت أن تُكيف نفسها وفق الأجندة الإسرائيلية، لا أن تمارس ضغوطاً حقيقية تجعل من "اسرائيل" تتكيف مع قرارات الأمم المتحدة أو ما يسمى "الشرعية الدولية". لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على ربط خطة فك الارتباط بخريطة الطريق، واعتبار خطة فك الارتباط خطوة على طريق السلام^(٦).

وقد لاقت الخطة دعماً أمريكياً رسمياً تمّ الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بوش وشارون في واشنطن في ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤. وبخلاف الموقف الرسمي الأمريكي المعتاد المتعلق بالاستيطان، وبخلاف القانون الدولي، استبق بوش نتائج المفاوضات النهائية، فأعلن التزام الولايات المتحدة بأمن "اسرائيل" وكونها دولة يهودية، وأن بإمكان "اسرائيل" الاحتفاظ بالسيطرة على مستوطنات الضفة الغربية في محادثات الوضع النهائي، وأنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض بما في ذلك الكتل الاستيطانية الرئيسية، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع بأن تنتهي مفاوضات الوضع النهائي إلى عودة كاملة حتى خط الهدنة للعام ١٩٤٩". ولذلك، وبحجة تشجيع الحكومة الاسرائيلية على المضيّ قدماً في تنفيذ خطة فك الارتباط، تراجعت أمريكا عن سياساتها المعهودة فيما يخص الاستيطان. وفي أثناء جولتها في الشرق الأوسط في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن هناك حقائق على الأرض يجب أخذها بالحسبان عند الكلام عن أي عملية سلمية، مشيرة إلى موضوع الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية^(١٧). ولذلك، تركز النقد الأمريكي على التوسع الاستيطاني، وما أسماه مستوطنات "غير مشروعة"^(١٨)؛ وهي تصريحات حملت في طياتها قبولاً ضمنياً بما يمكن أن يسمى "مستوطنات مشروعة"، أو الكتل الاستيطانية التي تنوي "اسرائيل" ضمّها.

وقامت الولايات المتحدة بلعب دور في تسهيل تنفيذ خطة فك الارتباط على الأرض، وكان لها دور رئيسي في الوصول إلى اتفاقية المعابر المتعلقة بقطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، والتي قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس برعايتها بنفسها.

أما التطور الآخر والذي لا يقل إشكالية عن خطة فك الارتباط فهو العلاقة مع حماس. فحماس مصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية أمريكياً، إلا أن ما يلوح في الأفق أن حماس ستصبح لاعباً أساسياً على صعيد صناعة القرار الفلسطيني، إما بقدرتها على تشكيل حكومة فلسطينية، وإما بقدرتها على أن تكون معارضة ذات ثقل مغاير لما عهدته البرلمانات العربية. ومن هنا جاء الجدل الأمريكي حول قضية التعامل مع حماس، حيث أصبح السؤال المهم يتمحور حول متى تتحول حماس إلى العمل السياسي الكامل. وبغض النظر عن الموقف الأمريكي، وما يمكن اعتباره ارتباكاً في التعاطي مع حركة حماس، فإن الواقع الفلسطيني يشير إلى أن حماس قد أصبحت اليوم لاعباً أساسياً في السلم والحرب على الساحة الفلسطينية، ولا يمكن الكلام عن أي عملية ديمقراطية تستبعد وجود حركة حماس كفاعل سياسي أساسي. وعاد السؤال الملحّ أمريكياً في الطريقة والكيفية التي يمكن من خلالها تحجيم دور حماس^(١٩).

وكان ٣٣٩ نائباً أمريكياً قد وجهوا رسالة تطالب الرئيس جورج بوش بمنع حركة حماس من

دخول الانتخابات التشريعية إذا لم تنزع سلاحها. ووقع ٧١ من أعضاء مجلس الشيوخ و٢٦٨ عضواً في مجلس النواب على الرسالة التي تدعو لبوش إلى الضغط على السلطة الفلسطينية لنزع سلاح الفصائل تزامناً مع عملية الانسحاب من غزة وقبل إجراء الانتخابات^(٢٠).

وفي ١٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥ نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تقرير "المجموعة الرئاسية للدراسات" Presidential Study Group Report والذي جاء تحت عنوان: "الأمن الإصلاح والسلام: الأعمدة الثلاثة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، وهو تقرير صادق عليه الأعضاء الثلاثة والخمسون في هذه المجموعة، الذين ينتمون إلى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. والهيئة الرئاسية لهذه المجموعة شملت شخصيات مشهورة أمثال: مادلين أولبرايت، وصمويل برجر، وألكسندر هيغ، وجين كيركباتريك، وروبرت ماكفرلين، وجيمس وولسي. وقد حاول التقرير أن يضع لبوش خطة عمله خلال فترة رئاسته الثانية. وطالب التقرير بضم حزب الله وحركة حماس إلى لائحة المنظمات الإرهابية المحاربة دولياً، وتعزيز جهود استهداف البنى الاقتصادية والدعوية والعملياتية لها. ورأى أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إحراز تقدم على صعيد الحل القائم على إيجاد دولتين. وأن هذا يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال التركيز على ثلاثة أمور أساسية: الوقوف إلى جانب "إسرائيل" في مجازفتها الفعلية من خلال قيامها بفك الارتباط، ودعم الفلسطينيين وهم يحاولون ملء الفراغ السياسي في مرحلة ما بعد عرفات من خلال إرساء دعائم مجموعة من المؤسسات التمثيلية والقانونية والرقابية، وترشيد نوايا اللاعبين الأساسيين على الساحة الإقليمية والدولية الذين يسعون إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على إحلال إدارة سياسية ملتزمة بالمحاسبة والشفافية والسلام مكان الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ودعا إلى رفض أي استراتيجية جديدة للسلام.

ولم تنجح محاولات عزل حماس، إذ أن دخولها في التهدئة، وأداءها القوي في الانتخابات البلدية، وإصرار أبي مازن على مشاركتها في العملية السياسية، قد جعل الإدارة الأمريكية أكثر ميلاً لمشاركتها في الانتخابات التشريعية، وإعطاء فرصة لمحاولة استيعابها وتحجيمها سياسياً. وأعلنت الإدارة الأمريكية في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ أنها لن تحاول أن تملي على الفلسطينيين منع حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة^(٢١).

لم تشهد سنة ٢٠٠٥ تغييراً جوهرياً في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فرغم تمتع الموقف الأوروبي بهامش مرونة وحركة أكبر، وبقدرة أعلى على تفهّم

الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية

وتقدير المواقف الفلسطينية والعربية مقارنة بالولايات المتحدة؛ إلا أن الأوروبيين لم يسعوا إلى ممارسة أية ضغوط فعلية على الجانب الإسرائيلي لوقف ممارساته الاحتلالية والقمعية وضمّ الأراضي وبناء الجدار العازل. كما استمروا في إبقاء حماس في قائمة المنظمات الإرهابية رغم تمثيلها لقطاع واسع من الشعب الفلسطيني. وتواجه السياسات الإسرائيلية انتقادات واسعة ومتزايدة على الصعيد الشعبي والأكاديمي الأوروبي، ويعدّ كثير من الأوروبيين "إسرائيل" خطراً على السلم العالمي.

وعلى صعيد الخريطة السياسية الأوروبية، فإن فوز الحزب الاشتراكي العمالي في انتخابات ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ الإسبانية أدى إلى إضعاف التماهي السياسي الأمريكي - الإسباني، والذي ظهر واضحاً بعد سحب إسبانيا قواتها من العراق، ودعوة الحكومة الإسبانية الجديدة إلى السماح لحماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية^(٢٢). ومن جهة أخرى، فإن فوز الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة مريك في الانتخابات الألمانية بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وسعي الأخيرة إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، قد زاد من قوة حلفاء أمريكا داخل الاتحاد الأوروبي. بينما واجه توني بليز انخفاضاً في شعبيته وشعبية حزب العمال الذي يتزعمه في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، رغم فوزه فيها، إذ خسر أكثر من مائة مقعد من حجم الأغلبية التي كان يتمتع بها. وكان ذلك على الأرجح بسبب السياسة الخارجية البريطانية، وخصوصاً في العراق وفلسطين، وارتباطها القوي بالسياسة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثّرت على القضية الفلسطينية، إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت واختلفت في درجة تأثيرها مع مرور الزمن. وقد برز الموقف الأوروبي في بيان فلورنسا في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، والذي دعت فيه المجموعة الأوروبية إلى تعزيز العملية السلمية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة "إسرائيل" الآمنة^(٢٣). وتأتي المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في ظل محدّدات داخلية وخارجية لهذه المواقف، ويمكن إيضاح أبرزها في الآتي:

- لا يمكن القول حتى الآن أن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى سياسة خارجية موحدة يمكن أن تعبر عن موقف محدد وواضح ومستقل^(٢٤)، فقد واجه مشكلة توحيد الدستور والسياسة الخارجية والدفاعية وما زال منقسماً إلى اتجاهين الأول بقيادة بريطانيا والآخر بقيادة فرنسا.

- كما أن دخول عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية قد زاد من حدّة الانقسام السابق الذكر، فهذه الدول لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودخولها في الاتحاد الأوروبي يقوي التكتل الذي تقوده بريطانيا، بما يعنيه ذلك من انسجام أقوى في السياسة الخارجية لمعظم دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وعند مناقشة دور الاتحاد الأوروبي كوحدة أو الدول الأوروبية كل على حدة من القضية الفلسطينية فإنه يمكن ملاحظة التالي:

١ - تميزت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وبالذات منذ مطلع سنة ٢٠٠٥ بنوع من الحيادية والموضوعية، فقد رفضت الدول الأوروبية تبني وجهة النظر الاسرائيلية في جملة من القضايا، المتمثلة بالمواقف من جدار الفصل العنصري والاستيطان وغيرها من القضايا، فقد أعلنت الناطقة المساعدة باسم وزارة الخارجية الفرنسية سيسيل بوزو دي بورغو أن بناء المستوطنات والجدار يؤثران على نتائج مفاوضات الوضع النهائي التي يُفترض أن تبحث في قضايا الاستيطان^(٢٥).

ويتناسق الموقف البريطاني الراض لبناء الجدار والاستيطان مع الموقف الفرنسي^(٢٦). ومن الممكن تلخيص الموقف البريطاني من خلال مقال كتبه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، ونقلته جريدة البيان الإماراتية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ عن الراي بي سي) البريطانية، وحدد بلير موقفه تجاه القضية الفلسطينية بالنقاط التالية:

أولاً: الالتزام بفكرة الدولتين كما هو منصوص عليها في خطة خريطة الطريق مع أهمية وجود إدارة أمريكية مستعدة للالتزام بذلك.

ثانياً: حشد الدعم العالمي لخطة تضمن للفلسطينيين امتلاك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية لإنشاء دولة قابلة للحياة.

ثالثاً: دعم الانسحابات الاسرائيلية مع الأخذ بعين الاعتبار أمن "اسرائيل" وانفتاح غزة تجارياً عن طريق ميناء ومطار يؤدي وظيفته.

رابعاً: الاستمرار في العملية السلمية على أساس خريطة الطريق^(٢٧).

ويظل الموقف البريطاني بشكل عام أقرب المواقف الأوروبية للسياسة الأمريكية، لكنه يتميز بقدرة أعلى على تفهم الواقع الفلسطيني والعربي، بسبب خبرته السياسية والاستعمارية الواسعة في المنطقة.

٢ - لم يكن هناك تباين كبير بين المواقف الأوروبية والأمريكية تجاه القضية برمتها ولكن كانت هناك قضايا مفصلية ميزت السياسة الأوروبية عن الأمريكية، وجاء ذلك واضحاً فيما يخص الجدار، والمستوطنات، وحركة حماس. إذ كان الموقف الأوروبي واضحاً من جهة رغبته بمشاركة حركة حماس في الحياة السياسية كخطوة أولى تجاه التخلي عن السلاح والاعتراف بـ "اسرائيل"^(٢٨)، وهذا الموقف مناقض لرغبة أمريكا بإبعاد حماس عن الحياة السياسية ما لم

تتخلّ عن سلاحها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك في مخالفة أمريكا وقامت بإجراء اتصالات مع حماس، فقد أبلغ الاتحاد الأوروبي الإدارة الأمريكية بخصوص التحول الجوهرى في الاتصالات التي يجريها مع حركة حماس^(٢٩). أما بالنسبة للجدار الفاصل فقد بدأ الموقف الأوروبي واضحاً، فقد وصفه الوزير البريطاني كيم هاولز بالكريه والمشين^(٣٠).

٣ - حاول الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لعب دور أكثر فاعلية، وبالذات بعد خطة فك الارتباط، ومعتداً على موقف الجانب الفلسطيني والعربي الداعي إلى لعبه مثل هذا الدور.

وأما الموقف الأوروبي من المقاومة الفلسطينية، فهو أقل حدة من الموقف الأمريكي. إذ أكدت رئيسة لجنة التنمية في الاتحاد الأوروبي لويزا مورغانتيني على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال مع عدم المسّ بالمدنيين^(٣١)، وبالرغم من وضع الاتحاد الأوروبي لحركة حماس على قائمة الإرهاب، إلا أن بعض الدول الأوروبية لم تجد حرجاً في التواصل مع حركة حماس خاصة بعد الانتخابات البلدية. وقامت أطراف أوروبية، مثلاً، بترتيب لقاء بيروت، الذي انعقد يومي ٢١ و٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥، بين حماس وشخصيات أوروبية وأمريكية. وكان عراب هذا اللقاء أليستر كروك وهو مسئول أمني بريطاني سابق^(٣٢).

كل ما أسلفناه حول طبيعة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية، تأثر مؤخراً بمتغيرات جديدة كان لها دور مهم في صياغة جديدة للدور الأوروبي في المنطقة ومن هذه المتغيرات: عضوية أوروبا في اللجنة الرباعية والإشراف على خطة خريطة الطريق. هذا الدور الجديد لأوروبا يجعلها لاعباً أكثر فاعلية في المنطقة، كما إن مواقف أوروبا السابقة تجاه القضية الفلسطينية، جعل منها لاعباً أكثر قبولاً للطرف الفلسطيني. لذا من الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي ومنذ تطبيق خطة فك الارتباط بدأ يتجه نحو لعب دور فاعل على الساحة الفلسطينية، وذلك عبر تبني جملة من المواقف التي تحسب اسرائيلياً على أنها تحابى الفلسطينيين ومنها:

١ - التركيز الأوروبي على ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، وما يطلق عليه التواصل بين أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة^(٣٣). والدعوة إلى تنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية من خلال تصريحات الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام برغبة الاتحاد أن تمتد تجربة إخلاء مستوطنات غزة إلى المستوطنات الاسرائيلية كلها، شريطة أن يتم ذلك من خلال مفاوضات فلسطينية - اسرائيلية وليس كإجراء منفرد^(٣٤).

٢ - اعتبار أن إحداث تنمية اقتصادية في قطاع غزة غير ممكن ضمن السياسات الاسرائيلية الحالية الهادفة إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير^(٣٥).

٣ - التركيز على بناء دولة قابلة للحياة عبر الدعم الاقتصادي للمشاريع في القطاع والضفة

الغربية، حيث قدّمت المفوضية الأوروبية خطة استراتيجية لإقامة دولة قابلة للحياة سياسياً واقتصادياً. وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم سنة ٢٠٠٥ مساعدات بمبلغ ٢٩٥ مليون دولار أمريكي، ذهب معظمها للمشاريع التنموية، كما قدمت دول في الاتحاد الأوروبي (بشكل منفرد) منحاً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، كان أكبرها من ألمانيا: ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا: ٥٠ مليوناً. وقد تعهّد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته من ٢٥٠ مليون يورو إلى ٥٠٠ مليون يورو إذا ما ظهرت بوادر النمو^(٣٦).

٤ - اعتبار السياسة الاستيطانية الاسرائيلية المبنية على توسيع المستوطنات انتهاكاً لخارطة الطريق، وتقويضاً للعملية السلمية، وهذا ما أكدته تقرير الخبراء الأوروبيون المكلفين من قبل البرلمان الأوروبي. كما عدّ الناطق باسم الخارجية الفرنسية هيرفيه لادسو أن "مواصلة الاستيطان مخالفٌ لخريطة الطريق التي تنصّ على تجميد الحركة الاستيطانية"، وأن بناء مساكن جديدة في المستوطنات "يحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات النهائية"^(٣٧).

وقد حاولت بريطانيا لعب دور أكبر في تفعيل عملية السلام من خلال الدعوة إلى مؤتمر لندن، لكن "اسرائيل" لم تتردد في مقاطعته، خشية أن يقع عليها ضغطٌ من أي نوع، مع سعيها لتحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية. عُقد المؤتمر في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٥ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزراء خارجية أكثر من عشرين دولة^(٣٨). وقد ركز البيان الختامي على المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتأكيد على وقف الهجمات الفلسطينية، وجمع سلاح الفصائل الفلسطينية، مع التمسك بمواصلة الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية^(٣٩).

وقد أثبت الاتحاد الأوروبي حضوره الفاعل على الساحة الفلسطينية، وذلك عندما توافق الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي على تواجد مراقبين أوروبيين على المعابر بين قطاع غزة ومصر.

وعند النظر إلى طبيعة الدور الأوروبي المستقبلي في الصراع العربي الاسرائيلي يمكن الخلوص إلى أن الاتحاد الأوروبي سيحاول مضاعفة ثقله في العملية السلمية، وذلك بسبب الفشل الذي تواجهه السياسة الأمريكية في المنطقة من جهة، وتعاضم الدور الروسي من جهة أخرى. ولكن ما قد يضعف الدور الأوروبي هو التقارب الأمريكي المتزايد مع الحكومة الألمانية الجديدة، والفطور بين الأخيرة وحليفها الأوروبية التقليدية فرنسا.

أعطت سنة ٢٠٠٥ مؤشرات عن رغبة روسيا في استعادة دور مؤثر في قضية

روسيا

فلسطين وقضايا الشرق الأوسط والشؤون العالمية. وقد أسهم في ذلك

تحسن الأوضاع الاقتصادية، وترتيب الأوضاع الداخلية الروسية بما كفل مزيداً من استقرار

الأوضاع الأمنية والسياسية. وفي مراسم تكريم السفير الفلسطيني لدى موسكو خيرى العريدي أكد الروس على "عمق العلاقة مع فلسطين"، التي وصفوها بأنها تشكل "واحدة من أهم مرتكزات السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط"^(٤٠). وأشار نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف، أن العلاقات الفلسطينية - الروسية تتطور بشكل كبير جداً، وأن هناك حواراً وتفاهماً فلسطينياً روسياً عميقاً جداً، مشيراً إلى أنه بحث مع الرئيس عباس في ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ تعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الروسية^(٤١).

وسعيًا من روسيا للعب دور أكبر دعا بوتين أثناء زيارته لمصر في ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ إلى عقد مؤتمر دولي في موسكو من أجل بحث عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت عقد مؤتمر سلام في موسكو، وأكدت أن موقف "اسرائيل" المبدئي يعارض أي تدخل دولي في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. وأنها "على استعداد للقبول بتدخل الولايات المتحدة فقط وليس أي جهة أخرى"^(٤٢). كما قوبل الاقتراح الروسي باستخفاف أمريكي، وعلقت وزيرة الخارجية ريس، على الدعوة، بالقول: "أعتقد أن ما علينا فعله هو أن نقوم بما هو حاضر أمامنا، أي أن نتأكد من أن الانسحاب من غزة سيكون ناجحاً، وبعدها بوسعنا أن نرى ماذا ستكون الخطوات الضرورية المقبلة"^(٤٣). وقد اضطر ذلك روسيا إلى التراجع مؤقتاً عن الفكرة^(٤٤). ثم عاد وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف ل طرحها في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥^(٤٥)، لكنها لم تجد أذاناً اسرائيلية صاغية.

استمرت روسيا في دعم اللجنة الرباعية، و وعد الرئيس بوتين المبعوث الخاص الجديد للجنة الرباعية جيمس ولفنسون بأن روسيا "ستقدم مساعدتها التامة والمباشرة والواضحة للجنة"^(٤٦). وتابعت روسيا دعمها خريطة الطريق التي تبنتها الرباعية، ورغم أن روسيا رحبت بالانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، إلا أنها عارضت فرض الحل من طرف واحد، كما عارضت نشاط "اسرائيل" الاستيطاني في الضفة الغربية وإنشاء "الجدار الفاصل"، وقد أكد ذلك وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف، والناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ميخائيل كامينين^(٤٧).

وأشار لافروف في تعليق على الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة "إلى أهمية أن يشمل جميع الجوانب لضمان حياة متواصلة لقطاع غزة"، وبيّن تطابق الموقفين الروسي والفلسطيني تجاه ضرورة عدم إطالة أمد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببنود خريطة الطريق، بما في ذلك مباحثات الوضع النهائي، التي أكد على أهمية أن تكون شاملة لمجمل مسارات التسوية السلمية في المنطقة^(٤٨).

ومن جهة أخرى، حرص الروس على استمرار العلاقات الحسنة والمتوازنة مع "اسرائيل"،

وأبلغ الرئيس الروسي بوتين أثناء زيارته إلى "إسرائيل" في ٢٨ نيسان / إبريل ٢٠٠٥، رئيس الحكومة الاسرائيلية شارون أنه "بوسعه في كل ما يتعلق بالأمن والإرهاب أن يرى في روسيا حليفاً استراتيجياً لإسرائيل". وطمأن القادة الاسرائيليين إلى أن المؤتمر الدولي الذي دعا إليه هو مؤتمر على مستوى الخبراء، لا على مستوى القمة. وأوضح بوتين أنه في كل ما يتصل بأمن "إسرائيل" فإنه ما دام في الحكم، فلم ولن تُقدم بلاده على أي خطوة تُضرب بالدولة اليهودية^(٤٩).

وخلال سنة ٢٠٠٥، لم يؤثر طرد السلطات الروسية حاخام موسكو، بسبب الشكوك التي دارت حوله بأنه كان يتجسس لصالح الموساد الاسرائيلي، كثيراً على العلاقات الروسية مع "إسرائيل"^(٥٠).

وقد شهدت سنة ٢٠٠٥ ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وروسيا، وعدّها الاسرائيليون سنة جيدة للعلاقات الاسرائيلية الروسية^(٥١). وحسب الإحصائيات الاسرائيلية الرسمية لسنة ٢٠٠٥، فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى روسيا ٤١٥ مليوناً و ٨٠٠ ألف دولار، أما الواردات الاسرائيلية من روسيا فبلغت قيمتها ملياراً و ٥٥ مليوناً و ٧٠٠ ألف دولار (انظر الجدول ٢/٥)^(٥٢).

الصين كانت الصين من أوائل الدول التي افتتحت مكتباً "تمثلياً" لمنظمة التحرير الفلسطينية في بكين بعد إنشائها ثم عينت سفيراً لها في أراضي السلطة الفلسطينية. وقد خففت الصين تدريجياً من تشدها تجاه "إسرائيل" في السنوات العشرين الماضية، وتبنت سياسة مبنية بشكل أساس على رعاية مصالحها العليا وخصوصاً الجوانب الاقتصادية، واستمرت في دعمها "المحسوب" للقضية الفلسطينية، ولكنها ظلت أقرب من غيرها من الدول الكبرى في التعاطف مع الشأن الفلسطيني.

أكد رئيس الوزراء الصيني وين جياو باو، بعد لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٥ في بكين، على أهمية تعزيز علاقات التعاون السياسي والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية. وقد وقّعت السلطة الفلسطينية والصين في تلك الزيارة خمس اتفاقيات، من بينها واحدة للتعاون الاقتصادي والتقني^(٥٣).

كذلك، زار وزير خارجية الصين لي جاو شينغ الرئيس محمود عباس في مقره في رام الله يوم الاثنين في ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ حيث أكد أن هدف الزيارة الأول هو دفع عملية السلام والثاني هو تعزيز التعاون مع دول المنطقة، وقد وقع الوزير الصيني ونظيره الفلسطيني ناصر القدوة اتفاقاً تقوم بموجبه الحكومة الصينية بتمويل إنشاء مبنى جديد لوزارة الخارجية الفلسطينية

في رام الله، كما تعهدت الصين بتقديم مساعدات مالية بقيمة ٧ ملايين دولار للإسهام في تأهيل دبلوماسيين فلسطينيين في بكين، إضافة إلى ذلك تعهدت الصين بتقديم منحة بقيمة ٥ ملايين دولار لتجهيز مستشفى تجهيزاً كاملاً بالأجهزة الطبية كما تعهدت بتدريب ٨٠ كادراً فلسطينياً في مختلف المجالات. وقررت دراسة إمكانية إنشاء منطقة صناعية فلسطينية - صينية شمال قطاع غزة^(٥٤). كما قدمت الصين ٣٠٠ ألف دولار مساعدة عاجلة لمتضرري الاجتياح الاسرائيلي لمدينة رفح، ومليون ونصف المليون دولار لدعم الانتخابات الفلسطينية التشريعية^(٥٥). وتابعت الصين تقديم الدعم لا سيما في مجالي الأمن والاتصالات^(٥٦).

ومن جهة أخرى، يُعدُّ أموس يودان الاسرائيلي الأول الذي فتح آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدولتين عام ١٩٨١ سالكا الأبواب الخلفية بسبب الظروف السياسية السائدة آنذاك فقد كان أموس مديراً لإحدى أكبر شركات الصناعة التحويلية في "اسرائيل" وقد قام باستكشاف أفق التبادل التجاري مع الصين وقدم دراسة للحكومة الاسرائيلية حول مستقبل الصين وحجم سوقها الاستهلاكي ومتطلباته مفتتحاً التبادل التجاري بين الدولتين إلى أن قامت الحكومة الاسرائيلية بتبني هذه العلاقة وتطويرها مع بداية العام ١٩٨٧^(٥٧).

إن التعاون العسكري الاسرائيلي - الصيني يشكل الجزء الأساسي والمهم (والغامض في الوقت نفسه) من التبادل التجاري بين الطرفين. وتكمن أهميته في أن التكنولوجيا والصناعة العسكرية الاسرائيلية تشكل "البوابة الخلفية" لنقل تكنولوجيا السلاح الأمريكية والغربية إلى الصين، فضلاً عن كونها مورداً مالياً هاماً لـ "اسرائيل"، رغم ما تسببه من انزعاج أمريكي.

ففي أواخر سنة ٢٠٠٤ صدر تقريران: أحدهما عن البنتاغون وآخر عن الكونغرس الأمريكي، أشارا إلى أن "اسرائيل" تُعدُّ ثاني أكبر مُصدِّر للأسلحة للصين بعد روسيا، وبما يتجاوز المليار دولار سنوياً. كما أن الصحافة الأوروبية تحدثت عن أن "اسرائيل" تبيع الصين أسلحة بقيمة مليار و٢٥٠ مليون دولار سنوياً، لكن "اسرائيل" تنفي ذلك وتؤكد أن هذه الأرقام غير صحيحة، وتدعي أنها تبيع أسلحة دفاعية لا تتجاوز قيمتها ٣٥ مليون دولار^(٥٨).

ومن الصفقات التي تم الكشف عنها توقيع الصين مع "اسرائيل"، في مطلع سنة ٢٠٠٥ عقداً تقوم بموجبه "اسرائيل" بإجراء تحسينات على طائرات عسكرية من دون طيار من طراز "هارفي كيلر" كانت بيعت للصين من قبل^(٥٩). ويتعاون البلدان على تطوير صاروخ بحري مشتق من الصاروخ الاسرائيلي بحر- بحر (غبريال)، كذلك يتعاونان في إنتاج طائرة مقاتلة (أف-١٠) وقدمت "اسرائيل" للصين أيضاً تكنولوجيا إنتاج صاروخ جو- جو، وهو تقليد للصاروخ الأمريكي سايدوندر^(٦٠).

ولمحاولة استيعاب الغضب الأمريكي، قام وزير خارجية "اسرائيل" سيلفان شالوم في مقابلة مع الإذاعة الاسرائيلية في ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٥ بالاعتذار للولايات المتحدة عن أية صفقة أسلحة قد تكون أساءت للأمن القومي الأمريكي، وتفادياً لذلك فقد طلب الوزير (موفاز) من مديري ٥٠ شركة اسرائيلية الالتزام بتقديم طلبات رسمية للوزارة قبل التوجه إلى الصين^(٦١).

أما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية غير العسكرية، فتجدر الإشارة إلى أنه في سنة ٢٠٠٣ قام وفد تجاري اسرائيلي كبير برئاسة إيهود أولمرت، وزير الصناعة الاسرائيلية ونائب رئيس الوزراء، بزيارة الصين في مهمة لرفع الصادرات الاسرائيلية إلى الصين من ٦٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٣ إلى حوالي ملياري دولار بحلول سنة ٢٠٠٥. وقد قُدِّر حجم التطور في التبادل التجاري بين البلدين، مقارنةً بما بدأ عليه قبل عقدين بما يقارب الثلاثين ضعفاً، والقطاعات التي يتركز عليها التبادل التجاري إضافة للعسكري هي: التكنولوجيا المتطورة، والأمن، والسيارات، والمنتجات الزراعية، والصناعات البلاستيكية، والتكيف. وتسمى "اسرائيل" إلى تسويق منتجاتها في قطاع التكنولوجيا المتطورة (نظم الاتصالات اللاسلكية، المعدات الطبية، الحواسيب، برامج المعلوماتية وتقنيات الإنتاج الزراعي التي تلقى اهتماماً صينياً)^(٦٢).

وفي ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ وقّع كلٌّ من لي يونغ عن الجانب الصيني ويارون زاليكا عن الجانب الاسرائيلي بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي والمالي، يسمح بتقديم تسهيلات مالية طويلة الأجل للشركات الصينية عند استيرادها المنتجات والبضائع الاسرائيلية وهذه التسهيلات مكفولة من قبل المؤسسة الاسرائيلية لتأمين التجارة الخارجية المملوكة من الحكومة الاسرائيلية^(٦٣).

وحسب الإحصائيات الاسرائيلية الرسمية لسنة ٢٠٠٥، فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى الصين ٧٤٣ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار، أما الواردات الاسرائيلية من الصين فبلغت قيمتها ملياراً و٨٨٨ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار (انظر جدول ٥/٢)، وهو ما يعكس تنامي المصالح المتبادلة والعلاقات التجارية بين الطرفين^(٦٤).

كل هذا يعطي مؤشراً على أن التبادل التجاري بين "اسرائيل" والصين سوف يتطور وأن أرقامه سوف تتضاعف نتيجة هذا التعاون الصناعي خاصة في الميدان العسكري؛ إضافة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي الصيني، الذي يُبدي اهتماماً بالتقنيات الاسرائيلية المتبعة في المستوطنات الزراعية، والتي تؤسس لاستثمارات ضخمة نظراً لحجم القطاع الزراعي الصيني.

الهند

كانت الهند داعماً تقليدياً للقضية الفلسطينية، وتمثل ذلك بالدعم القوي الذي قدمه حزب المؤتمر بزعامة جواهر لال نهرو وأنديرا غاندي وغيرهما للقضية، ورفضت الهند الاعتراف بدولة "إسرائيل"، ولكن المتغيرات التي شهدتها القضية الفلسطينية، وتخلي الكثير من الدول العربية عن مواقفها المبدئية من الصراع، ودخول م.ت.ف. في المفاوضات ومشروع التسوية، جعل الهند تغير سياستها بشكل براغماتي يخدم مصالحها مع الطرفين: العربي والإسرائيلي. وتتلخص المصالح الهندية في المنطقة في ثلاث جوانب أساسية: أولها: المصالح الأمنية، وثانيها: طرق التجارة والمصالح الاقتصادية، وثالثها: وهو مرتبط بالثانية إلى حد كبير: المهاجرون الهنود والعمالة الهندية وخصوصاً في الخليج العربي. فالهند لها مصالح أمنية تدفعها إلى الاستفادة من الخبرات العسكرية الإسرائيلية من أجل إيجاد توازن قوى أو بالأحرى توازن رعب بينها وبين جارها اللدود الباكستان، كما تسعى الهند إلى تقوية علاقاتها مع أمريكا، وهي تدرك تماماً أن "إسرائيل" هي إحدى أهم المداخل المهمة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن الهند من ناحية أخرى، لها صلات اقتصادية قوية مع الدول العربية، بالإضافة إلى كون المنطقة العربية منطقة عبور لتجارتها خاصة عن طريق قناة السويس، فضلاً عن وجود نحو ثلاثة ملايين و ٥٠٠ ألف من العمالة الهندية^(٦٥)، ترفد الاقتصاد الهندي بمبالغ طائلة، بالإضافة إلى كون ٦٠٪ من واردات الهند النفطية تأتي من الدول العربية^(٦٦). ولذلك تحرص الهند دائماً على أن تكون مواقفها من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مواقف متوازنة لا تضر بمصالحها مع أي من الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار أيدت الهند في شهر أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥ الانسحاب الإسرائيلي من غزة، وأعربت عن أملها أن يؤدي انسحاب "إسرائيل" من الضفة الغربية وشمال قطاع غزة إلى قيام دولة فلسطينية حقيقية السيادة والاستقلال، فجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الهندية يوم الاثنين ١٢ أيلول / سبتمبر أن نيودلهي ترحب بالخطوة الإسرائيلية، ووصفتها بأنها خطوة إيجابية وبداية لخطوات يؤمل أن تؤدي إلى حل متفق عليه بين الطرفين. وأضاف البيان "نتق بأن نافذة الأمل هذه سوف يتم استغلالها بواسطة الأطراف المعنية للأخذ إلى الأمام بمباحثات السلام التي سوف تؤدي وفي إطار زمني معقول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود معترف بها وأمنة تعيش إلى جانب الدولة الإسرائيلية"^(٦٧).

وعلى غرار الصين، فإن الهند سعت إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الكيان الإسرائيلي. وحسب الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية لسنة ٢٠٠٥، استوردت الهند من "إسرائيل" ما قيمته ملياراً و ٢٢٤ مليوناً و ٢٠٠ ألف دولار، أما الصادرات الهندية إلى "إسرائيل" فبلغت ملياراً و ٢٧٦ مليوناً و ٣٠٠ ألف دولار^(٦٨). وهناك إشارات إلى أن تجارة الماس تشكل حوالي نصف التبادلات التجارية بين الطرفين. وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين

نحو عشرة أضعاف منذ أن أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية رسمية سنة ١٩٩٢^(٦٩).

وفي سنة ٢٠٠٥ فازت هيئة الصناعات الحربية الاسرائيلية (أي أم أي) بعقد قيمته ١٤٠ مليون دولار لإقامة خمسة مصانع لإنتاج المواد الكيماوية التي تُستخدم في صنع المتفجرات في ولاية بهار بالهند. كما ترددت أخبار عن عقد صفقتين إحداهما بقيمة ١٢ مليون دولار، وتقضي بتزويد الهند بقذائف متطورة للدبابات، والثانية تصل قيمتها إلى ٤٠ مليون دولار، وتهدف إلى تطوير صناعة صواريخ الجيش الهندي^(٧٠).

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ نقلت وكالة الأنباء الهندية عن مصادر اسرائيلية أن "اسرائيل" سوف تطلق بعد عام قمراً تجسساً من مركز الفضاء "ستيشن داون" في الهند، في إطار توثيق العلاقات بين البلدين^(٧١). وبينما كانت السلطات الباكستانية تتابع بقلق التعاون العسكري الهندي الاسرائيلي، ذكرت صحيفة ديلي تايمز الباكستانية أن الهند تستعد لشراء خمسين طائرة تجسس من دون طيار من "اسرائيل" بقيمة ٢٢٠ مليون دولار^(٧٢).

ولا شك أن "اسرائيل" تحاول استثمار إمكاناتها العسكرية ونفوذها في الولايات المتحدة في بناء علاقات قوية مع الهند، في وقت لا يغيب فيه عن اعتباراتها الاستراتيجية أن الهند مرشحة لأن تكون إحدى القوى العظمى في السنوات العشرين القادمة. كما تستفيد "اسرائيل" من حالة الضعف والتفكك العربي، وتحاول اللعب على حبل الدعم والتعاطف العربي لباكستان عندما يتعلق الأمر بخلافاتها مع الهند.

اليابان من الصعب فصل المواقف والسياسات اليابانية عن الإطار العام للسياسات الغربية والأمريكية في المنطقة، وتركز اليابان بشكل أساسي على مصالحها التجارية والاقتصادية، ولا تطمح حتى الآن في لعب أدوار سياسية نشطة. وتعد اليابان التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من الدول المانحة التي دعمت مشاريع السلام الفلسطينية الاسرائيلية سياسياً ومادياً، فقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها اليابان للفلسطينيين منذ توقيع اتفاق أوسلو ٧٦٠ مليون دولار^(٧٣)، كما شهدت العلاقات بين الطرفين زيارات متبادلة حيث زار الرئيس الفلسطيني في أيار/ مايو ٢٠٠٥ العاصمة اليابانية طوكيو، وتوصل الطرفان إلى توقيع اتفاقات مختلفة، إلى جانب تقديم المساعدات المادية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني. ويمكن تقسيم المساعدات التي قدمتها اليابان للفلسطينيين في عام ٢٠٠٥ إلى عدة أقسام:

أولاً: مساعدات عبر قنوات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ووكالة غوث اللاجئين "الأونروا". ففي شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٥ قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدات

عاجلة إلى الشعب الفلسطيني بنحو ٣٠ مليون دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقالت السفارة اليابانية في عمّان في بيان لها إن هذه المساعدات جزء من مساعدات أخرى تصل إلى ٦٠ مليون دولار من الميزانية الموضوعة لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط^(٧٤). وخلال سنة ٢٠٠٥ قررت اليابان تقديم ٩ ملايين و٥٨٦ ألف دولار للأونروا لدعم نشاطاتها الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين^(٧٥).

ثانياً: مساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية: فخلال زيارة الرئيس الفلسطيني إلى طوكيو في أيار/ مايو ٢٠٠٥ أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم عدة مشاريع في إطار مساعدة الشعب الفلسطيني، ومن هذه المشاريع تقديم مساعدة لاستكمال مشروع الصرف الصحي، وتطوير الواجهة البحرية لقطاع غزة، إضافة إلى مشاريع أخرى تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة^(٧٦). كما تعهدت طوكيو بتقديم مساعدات إضافية بقيمة مائة مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية من أجل المساعدة في إقامة سلام في الشرق الأوسط^(٧٧).

ثالثاً: مساعدات في إطار مشاريع تنموية مختلفة، أو نتيجة اتفاقات ثنائية بين الطرفين: وكان من ضمن ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة عباس لطوكيو في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ تخصيص جزء من المساعدات اليابانية لتمويل مشروع تأهيل الطريق الساحلية "كورنيش غزة" التي ستمتد من شمال القطاع إلى جنوبه بمسافة تُقدَّر بنحو ٤٠ كيلومتراً، منوهاً إلى أن الكلفة التقديرية لتنفيذ هذا المشروع حسب الدراسات التي أعدت له تتراوح من ٦٠ إلى ٦٥ مليون دولار^(٧٨). وفي مراحل لاحقة، تم الاتفاق على تنفيذ مشاريع أخرى عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جاিকা" لبرنامجي تحسين الإدارة المحلية والصحة الإنجابية^(٧٩). ودعم مشروع "الدراسة التنموية لمنطقة أريحا والأغوار"^(٨٠). كما وقَّعت السلطة الفلسطينية في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ اتفاقية دعم ياباني لصالح إنشاء مجلس خدمات مشتركة لإدارة النفايات الصلبة في محافظة أريحا والأغوار^(٨١).

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قررت الحكومة اليابانية رفع قيمة مساعداتها للفلسطينيين في سنة ٢٠٠٦ من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار^(٨٢).

وتظلّ سياسة طوكيو تجاه الفلسطينيين غير معزولة عن مسار العلاقات مع كل من الأطراف الدولية المعنية بالسلام - وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، و"إسرائيل" من جهة أخرى-، ولذلك فإن المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين تخضع دائماً للتجاذبات السياسية والضغوط الدولية على الشعب الفلسطيني.

وعلى الجانب الإسرائيلي يرتبط الطرفان الياباني والإسرائيلي بعلاقات اقتصادية متينة. ففي

سنة ٢٠٠٥ بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى اليابان ٧٩٢ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار، بينما بلغت الواردات الاسرائيلية من اليابان ملياراً و٢٧٨ مليوناً و١٠٠ ألف دولار^(٨٣).

وقد حاولت "اسرائيل" جذب اليابان لشراء أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ، تحتاجها طوكيو بسبب خشيتها على أمنها القومي من ترسانة الجارة كوريا الشمالية من أسلحة الدمار الشامل، غير أن أمريكا تدخلت، وأفشلت المساعي الاسرائيلية^(٨٤).

البرازيل إذا كان فوز الاتجاهات الاشتراكية أو تلك المعادية للهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والعالم، فلعل سنة ٢٠٠٥ تكون قد صبّت إيجاباً في تحسين التعاطف تجاه القضية الفلسطينية. ويبدو أن ذلك ينطبق بشكل أو بآخر على البرازيل وفنزويلا وبوليفيا. وفي هذا التقرير نختار البرازيل نموذجاً، لكونها أكبر دول قارة أمريكا الجنوبية.

كان الحياد هو عادة ما يميّز السلوك البرازيلي التقليدي، غير أن سنة ٢٠٠٥ شهدت شيئاً من التوتر أو شد الحبال في العلاقات البرازيلية الاسرائيلية، إذ اعتبرت مصادر دبلوماسية اسرائيلية أن الرئيس البرازيلي أكثر استجابة للرئيس الفلسطيني من استجابته للمواقف الاسرائيلية، وكان نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت رأى خلال زيارة قام بها إلى البرازيل في آذار/ مارس ٢٠٠٥ أن هذا البلد لا يمكن له أن يشارك في عملية السلام في الشرق الأوسط إلا إذا أقام حواراً جدياً مع "اسرائيل".

وقد انتقدت البرازيل بشدة العمليات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ اشتكى وزير الدولة البرازيلي لحقوق الإنسان نيلماريو ميراندا من الصعوبات التي خلقتها "اسرائيل" أمام المراقبين الذين قاموا بمتابعة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. وقال ميراندا إن الاسرائيليين يعتمدون على السلاح والدعم الأمريكيين، مشيراً إلى أن إرسال وفد من المراقبين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يعكس دعم الحكومة البرازيلية للفلسطينيين^(٨٥).

لكن الدبلوماسيين البرازيليين ينفون أن يكون هناك أي تغيير في مبدأ الحياد التقليدي الذي تعتمده البرازيل، مشيرين إلى أن الاحتجاجات الاسرائيلية ليست سوى أزمة بين أصدقاء. وأوضح دبلوماسي برازيلي لوكالة فرانس برس: "علاقاتنا مع اسرائيل ممتازة ومن الطبيعي أحياناً ألا نتفق بشأن بعض النقاط تماماً كما يختلف صديقان يتواجهان بصراحة". ويرى غونتر رودزيت أستاذ العلاقات الدولية في مؤسسة أرماندو الفاريز بنتيادو في ساو باولو، أن المساعي التي يبذلها الرئيس البرازيلي "لولا" في الشرق الأوسط تحركها دوافع تجارية بصورة خاصة.

ويضيف أن البرازيليين فهموا كيف يتعاملون مع المسألة الفلسطينية وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للعرب لكن هدفهم هو المال والأعمال في المنطقة^(٨٦).

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية البرازيلية، فقد أشاد الرئيس البرازيلي في شهر أيار / مايو ٢٠٠٥ بـ "صبر" الشعب الفلسطيني، خلال لقاء في برازيليا مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، وكرر استعداد البرازيل لتقديم المساعدة في عملية السلام^(٨٧).

كما دُعيت غرفة التجارة والصناعة الفلسطينية في نابلس للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم برعاية الغرفة التجارية العربية البرازيلية على هامش مؤتمر القمة العربية الأمريكية اللاتينية خلال الفترة ما بين ١٢-١٣ من أيار / مايو^(٨٨).

وفي شهر تموز / يوليو ٢٠٠٥ عقد المؤتمر الوطني الأول للمساواة ومناهضة العنصرية في البرازيل ولكنه لم يخرج بأي إدانة واضحة للممارسات العنصرية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وإنما اكتفى المؤتمرين بالموافقة على أن ترسل الحكومة البرازيلية وفداً برازيلياً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للوقوف على الممارسات الإسرائيلية العنصرية وإجراءاتها العسكرية تجاه الشعب الفلسطيني^(٨٩).

الأمم المتحدة

تعاني مؤسسة الأمم المتحدة من خلل بنيوي في نظامها لا يمكنها من القيام بدور دولي فاعل أو مؤثر دون موافقة الدول الكبرى الأعضاء

في مجلس الأمن. ورغم صدور مئات القرارات عن الهيئة العامة للأمم المتحدة المؤيدة للحق الفلسطيني، إلا أنها بقيت حبيسة الأدرج لأنها تفتقد إلى صفة الإلزام، أما القرارات التي يمكن أن تحمل صفة الإلزام والتي تصدر عن مجلس الأمن، فإن الفيتو الأمريكي كان جاهزاً دائماً إذا ما تعلق الأمر بـ "إسرائيل"، حيث استخدمته أمريكا طوال السنوات الماضية نحو أربعين مرة لهذا الغرض.

ظلت توجهات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بفلسطين على رتابتها المعتادة خلال سنة ٢٠٠٥، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ خمسة قرارات تضمنت تأكيد الأسرة الدولية أن "إسرائيل" قوة محتلة، عليها أن تنسحب من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وتأييد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة عاصمتها القدس وفي حق اللاجئين بالعودة. وانهت المناقشات بالمطالبة باستئناف سريع للمفاوضات التي يُؤمل أن تؤدي إلى تسوية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وبانتقاد النشاطات الاستيطانية غير القانونية. وصوّتت الولايات المتحدة و"إسرائيل" ضد جميع القرارات ومعهما مايكرونيزيا

وذلك بعد حملة أمريكية - اسرائيلية لإلغاء شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والبرنامج الإعلامي الخاص في شأن فلسطين واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف^(٩٠).

ولم يخرج سلوك الأمين العام كوفي عنان عن إطار التمنيات والتصريحات الرسمية الهادئة، والتي تعبر عملياً عن عجز الهيئة عن إحداث أي تغيير ذي بال على الأرض. وقد أدان كوفي عنان الممارسات الاسرائيلية التي تعمل على مصادرة أراضي الفلسطينيين، وبناء الجدار الفاصل، لكنه في الوقت نفسه، طالب الفلسطينيين بعدم مواجهة ذلك بالعنف المضاد. كما طلب من "اسرائيل" عدم المضي قدماً في تنفيذ أعمال قد تخلق الأمر الواقع على الأرض، وتؤثر سلباً على أي مفاوضات مقبلة حول التسوية النهائية. ومن جهة أخرى، قال عنان إنه يعترف بحاجة "اسرائيل" الأمنية، ولكنه يأمل أن يجد الاسرائيليون بديلاً آخر لتلبية هذه الحاجة دون اللجوء إلى بناء الجدار الذي أحدث ضرراً كبيراً بالفلسطينيين^(٩١). وقد شجبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استخدام "اسرائيل" للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين ودعت تل أبيب إلى وقف بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة^(٩٢).

وقد حققت "اسرائيل" في سنة ٢٠٠٥ كسباً معنوياً، إذ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين لأول مرة قراراً اعتمدته بالإجماع، يعلن يوم ٢٧ كانون الثاني / يناير يوماً دولياً سنوياً لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود (الهولوكست)^(٩٣).

ولا يُتوقع أن يتغير سلوك الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل أكثر فاعلية لصالح القضية الفلسطينية، طالما ظلت أنظمتها وهيمنة الدول الكبرى عليها على حالها.

خاتمة

لا تزال الهيمنة الأمريكية العالمية تلقي بظلالها الثقيلة على الوضع الفلسطيني، فقد فقدت الولايات المتحدة دور "الوسيط النزيه" منذ سنوات طويلة، وليس من المؤمل في الوقت القريب أن تتغير السياسة الأمريكية على نحو جاد، لتتعامل بشكل أكثر عدلاً مع الحالة الفلسطينية، خصوصاً وأن اليمين الديني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني لا زالوا يتمتعون بدور عظيم في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. وقد كان الدعم الأمريكي المتزايد لـ "اسرائيل" سنة ٢٠٠٥، وخصوصاً فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وبالانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة، خطوة إلى الوراء، مقارنة بخريطة الطريق التي تبنتها أمريكا وباقي أطراف الرباعية.

شجع تشوه الصورة الأمريكية، بسبب سياساتها وممارساتها الخارجية خصوصاً في الشرق

الأوسط، عدداً من الدول على تبني سياسات أكثر استقلالاً. وقد أخذ ذلك يظهر في السلوك الروسي الذي يتطلع لاستعادة مكانته في المنطقة. كما أثرت نتائج الانتخابات البرلمانية في عدد من الدول على سلوكها السياسي، وظهر ذلك في ابتعاد نسبي إسباني واقتراب ألماني من السياسة الأمريكية. وانعكس التحالف البريطاني الأمريكي سلباً على التصويت لحزب العمال الحاكم في بريطانيا. فضلاً عن تزايد دول أمريكا الجنوبية التي تنأى بنفسها عن السياسات الأمريكية أو تتخذ مواقف معادية.

ويبقى الخط العام للسياسات الدولية مرتبباً بالمصالح والحسابات الخاصة لكل دولة. غير أن أحداث اختراقات حقيقية في المواقف الدولية، ليس من السهل تحصيلها في المدى القريب، وتحتاج إلى موقف فلسطيني فعّال وموحد، وإلى تغيير جذري في طريقة تناول العالم العربي والإسلامي لقضية فلسطين. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات الفوقية والحسابات الضيقة الأمريكية والاسرائيلية قد تجرّ عليهما مزيداً من الاستياء وعدم الرضا، واللذان قد يترجمان مستقبلاً إلى مزيد من الاقتراب من الحقوق الفلسطينية والعربية.

هوامش

(١) Middle East Institute, Lessons of Arab-Israeli Negotiating: Four Negotiators look back and ahead. Washington DC. 20036, April 25, 2005

(٢) محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ أيلول / سبتمبر، محددات الاستمرار والتغيير،" **شئون عربية**، ع ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢، ص ٣٨.

(٣) كلمة الرئيس بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٤٩، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٧٣.

(٤) أحمد صدقي الدجاني، "العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟"، أكاديمية المملكة المغربية، ربيع ٢٠٠٢، ص ٥٢-٥٤.

(٥) ياسر الزعاطرة، "خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع"، من موقع الجزيرة الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C22E5E4849-1260-CE-98C71-A1E3ED688D4.htm>

(٦) منير شفيق، "بوش يعلن حرباً على الفلسطينيين"، من موقع الجزيرة الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F75B6864-1990-EB9-BA073657-AE58BB74.htm>

(٧) كولن باول، "استراتيجية الشراكة: معاً نقمع الإرهاب"، ترجمة وتحرير سالي هاني، ٢٥ شباط / فبراير ٢٠٠٤، من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني: <http://www.islamonline.net/arabic/politics/200402/article14.shtml>

(٨) أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٢٧-١٣١.

(٩) Samouhi Fawq el'adah, *A Dictionary of Diplomacy and International Affairs, Lebanon Library*, Beirut, 1996, p.389

(١٠) عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>

(١١) Samouhi Fawq Eladah, **op. cit.** p.274

(١٢) عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>

(١٣) الأيام، فلسطين، ١٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.

(١٤) عبد الحكيم حلاسة، "المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد الرئيس عرفات"، من الموقع الإلكتروني: <http://www.oppc.pna.net/mag/mag18/p4.htm>

(١٥) جريدة **عكاظ**، السعودية، ٢٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٦) موقع وزارة الخارجية الأمريكية: <http://usinfo.state.gov/ar/archive/2005/may/26282956-.html>

(١٧) **القدس**، ٢١ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(١٨) انظر مثلاً: تصريح بوش، المنشور في **الأهرام**، ٢٧ تموز / يوليو ٢٠٠٥.

(١٩) حيث أن رمزية السياسة الاسرائيلية والتعاطي الاسرائيلي الرمزي يجرح السياسة الأمريكية وبالذات

في مواضيع كقضية التعاطي مع حركة حماس، وقد تمثل ذلك في التهديدات الاسرائيلية بالاعتقالات وإلغاء الانتخابات إذا شاركت بها حماس.

(٢٠) الحياة، ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٢١) الغد، ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٢) <http://www.mafhoum.com/press7223/p51.htm>

(٢٣) محمد عبد العاطي، "الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية"، من موقع الجزيرة الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE34-B6D-9D40984-F4DA423C2.htm>

(٢٤) عاطف أبو سيف، "القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي"، من موقع مجلة رؤية

الإلكتروني: <http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/20/page4.html>

(٢٥) القدس العربي، ١٧ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٢٦) الأيام، فلسطين، ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، والأيام، البحرين ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٢٧) البيان، الإمارات، ١٨ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٢٨) الشرق الأوسط، ١٩ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢٩) عرب ٤٨، ١٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=28934>

(٣٠) الأيام، فلسطين، ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣١) القدس العربي، ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٢) القدس العربي، ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٣٣) الغد، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٤) الوطن، قطر، ٢٨ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٣٥) عكاظ، ٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٦) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic

Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.5.

(٣٧) الأيام، البحرين، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٣٨) السفير، ١ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٣٩) الوطن، السعودية، ٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.

(٤٠) الحياة، ١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤١) الأيام، فلسطين، ١٦ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.

(٤٢) ידיعوت أحرونوت، ٢٧ نيسان / إبريل ٢٠٠٥:

<http://www.arabynet.com/Article.asp?did=130918.EN>

(٤٣) السفير، ٢٩ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.

(٤٤) الأيام، فلسطين، ٢٩ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.

(٤٥) الخليج، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤٦) الأيام، البحرين، ٢٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.

(٤٧) الخليج، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤٨) الرأي، الأردن، ٢٦ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٩) السفير، ٢٩ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.

(٥٠) القدس العربي، ٢٩ آب / أغسطس ٢٠٠٥.

- (٥١) **السفير**، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٥٢) مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٥٣) **الخليج**، ١٩ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٥٤) وكالة وفا للأخبار، ٢١ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، **والأيام**، فلسطين، ٢١ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
- (٥٥) **الحياة**، ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
- (٥٦) **القدس**، ١٥ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (٥٧) <http://www.comodan.co.il/management/yudan.htm>
- (٥٨) **الحياة**، ٢٣ حزيران / يونيو ٢٠٠٥، **وهآرتس**، ٢٣ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٥٩) **جريدة البلد**، لبنان، ٨ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (٦٠) **السفير**، ١٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٦١) **انظر: الحياة**، ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٥ و ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
- (٦٢) **القدس العربي**، ٨ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.
- (٦٣) **يديعوت أحرونوت**، ١٩ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٦٤) مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٦٥) **جريدة الهند اليوم**، ١ شباط / فبراير ٢٠٠٦:
- <http://www.alhindelyom.com/200601/01/02/indo1.shtml>
- (٦٦) **المصدر نفسه**.
- (٦٧) **المصدر نفسه**، ١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥:
- <http://www.alhindelyom.com/200513/09//indo1.shtml>
- (٦٨) مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٦٩) **المستقبل**، ٧ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.
- (٧٠) **البيان**، الإمارات، ٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٧١) **الغد**، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.
- (٧٢) **عكاظ**، ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.
- (٧٣) **الأيام**، فلسطين، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٧٤) **الرأي**، ١٢ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٧٥) **المبلغ** محصلة قراراتين أحدهما في آذار / مارس والثاني في كانون الأول / ديسمبر، انظر: **الأيام**، فلسطين، ٢٦ آذار / مارس ٢٠٠٥، ووكالة الأنباء الفلسطينية وفا، ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥:
- <http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=73670>
- (٧٦) **الخليج**، ١٦ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٧٧) **الأيام**، فلسطين، ١٧ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٧٨) **الأيام**، فلسطين، ٢٣ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٧٩) **الأيام**، فلسطين، ٢٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٥.
- (٨٠) **الحياة الجديدة**، ٢٤ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (٨١) **الحياة الجديدة**، ٣ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (٨٢) **الخليج**، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.
- (٨٣) مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
- (٨٤) **الأهرام**، ٧ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.

- (٨٥) القدس العربي، ١٠ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٨٦) القدس العربي، ١٠ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٨٧) الشرق الأوسط، ١١ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٨٨) الأيام، فلسطين، ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٥.
- (٨٩) الحوار المتمدن، العدد: ١٢٦٦، ٢٥ تموز / يوليو ٢٠٠٥:
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=41789>
- (٩٠) الحياة، ٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٩١) الوطن، ٢٤ آذار / مارس ٢٠٠٥، وعكاظ، ١٤ تموز / يوليو ٢٠٠٥.
- (٩٢) الخليج، ١٥ نيسان / إبريل ٢٠٠٥.
- (٩٣) الشرق الأوسط، ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥.